قسم الشريعة الإسلامية

روايات المدلسين
في زوائد سنن ابن ماجه
«دراسة وتخريج»

أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير

إعداد

محمد جابر توفيق جلال الشريف

المعيد بقسم الشريعة الإسلامية بالكلية

إشراف

فضيلة الأستاذ الدكتور/ رفعت فوزي عبد المطلب

أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

روايات المدلسين
في
زوائد سنن ابن ماجه

أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى إمام المرسلين سيدنا محمد ﷺ.

وإلى أئمة هذه الأمة من الصحابة ﷺ والتابعين وتابعيهم إلى يوم الدين.

وإلى كل من نقل لنا هذا الدين.

وإلى أبي وأمي الحبيبين اللذين باعا سعادتهما بسعادتنا.

وإلى إخوتي الأحباب جميعًا.

وإلى رفيق دربي وزوج أختي عاصم محمد فهمي.

وإلى زوجي أم الزهراء التي ما تأخرت يومًا في المساعدة من أجل إنجاز هذا البحث.

وإلى ابْنَتَيَّ الحبيبتين الزهراء ومريم، وإلى أبنائي أبناء أخواتي جميعا.

وإلى كل من له حق عليَّ.

إليكم جميعا أهدي هذا البحث.

الشـكر والتقدير

أحمدُ ربي تبارك وتعالى حمدَ الشاكرين حمدًا يليق بعظيم نعمائه التي لا تعد ولا تحصى، فهو المستحقُ وحده أن يُعبدَ وأن يُوَحَّدَ، وقد يسر لي –سبحانه– إتمام هذا العمل من غير حول مني ولا قوة، أشـــكره وأسجد بين يديه سجودَ شكرٍ طويلا .. وأسأله ألا يحرمني بركةَ قَبولِ هذا العمل الذي قصَّرتُ فيه كثيرًا، وأجدتُ فيه قليلاً، فاللهم بارك في القليل، واعفُ عن التقصير.

وأســـجل جميلَ الشـــكر وعظيمَ الامتنان لأستاذي وشيخي فضيلة الأستاذ الدكتور/رفعت فوزي عبد المطلب أستاذ الشريعة الإسلامية بالكلية، حيث يعجز قلمي عن تسطير أسمى آيات الشكر والتقدير؛ لتفضله بالإشراف على هذا البحث، وأسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء بما قَـــدَّمَ لي من عون رغم كثرة أعبائه وضـــيق وقته، فاللهم أمده بِقُوَّةٍ من عندك، وبارك له في صـــحته ووقته، واجعل هذا العمل في ميزان حسناته يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، وَارْفَعْ ذِكْرَهُ في العالمين، واجعله ربنا من المقبولين.

وأتقدم بخالص شكري وتقديري إلى فضيلة العالم الرباني فضيلة الأستاذ الدكتور/ عبد المجيد محمود عبد المجيد أستاذ الشريعة الإسلامية بالكلية الذي أفدت من هديه وسمته كما أفدت من درر كلامه ونطقه، وقد ازددت تشرفا بقبوله قراءة هذا العمل ومناقشته، فأسأل الله أن يعينه، وأن يبارك له في عمره وعلمه، وأن يجعل ذلك كله في ميزان حسناته، وأن يجعله من المقبولين.

كما أتوجه بعميق معاني الشـــكر الجزيل إلى العالم الجليل فضيلة الأستاذ الدكتور/ يوسف الفرت أســـتاذ الشريعة الإسلامية بكلية دار العلوم جامعة الفيوم؛ لتفضله بقبول مناقشة هذه الرســـالة، سائلاً ربي أن يوفقه لما يحبه ويرضاه، وأن ينفعني بعلمه، وأن يرزقني قدرا من دماثة خلقه، وجميل تواضعه، والله أسأل أن يجعل كل ما يقرأ وكل ما ينطق في ميزان حسناته، وأن يجعله من العلماء الربانيين المقبولين.

والشـــكر الجزيل موصول إلى كل من أسدى إلي معروفا، أو أسهم في إخراج هذا العمل، وأخص بالذكر هنا أكاديمية البحث العلمي التي ساعدت في طبع هذه الرسالة، والله أسأل أن يُوَفِّقَ القائمين عليها لما يحبه ويرضاه.

مُقَدِّمَة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له وليًّا مرشدًا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أما بعد.

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾ آل عمران: ١٠٢.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾ النساء: ١.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾ الأحزاب: ٧٠-٧١.

إنه مِنَ الْمتَّفَقِ عليه بين جمهور المسلمين أن السنة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، ولا يمكن أن يتكامل تصور الإسلام وفهمه بدون الحديث، ولهذه الأهمية البالغة للحديث عني المسلمون بحفظه وفهمه في حياة النبي ﷺ وبعد وفاته، واستمر هذا الاهتمام بالحديث في الأجيال التالية، فقام كل جيل بنقل السنة النبوية فِعْلًا كانت للنبي ﷺ أو قولا أو تقريرا لمن بعدهم؛ امتثالا وتنفيذا لأمر نبينا ﷺ، فقد أخرج الإمام البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: "بلغوا عني ولو آية"[1].

وقد بدأ تثبت أئمتنا -رحمهم الله- في قَبُولِ الأخبار مبكرا، وقصة عمر بن الخطاب مع أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما مشهورة، فقد أخرج الإمام مسلم في صحيحه[2] عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري قال: جاء أبو موسى إلى عمر بن الخطاب فقال: السلام عليكم، هذا عبد الله بن قيس فلم يأذن له، فقال: السلام عليكم، هذا أبو موسى، السلام عليكم، هذا الأشعري، ثم انصرف فقال: ردوا عَلَيَّ، ردوا عَلَيَّ، فجاء فقال: يا أبا موسى ما رَدَّكَ؟ كنا في شغل، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "الاستئذان ثلاث، فإن أذن لك، وإلا فارجع"، قال: لتأتيني على هذا بِبَيِّنَةٍ وإلا فَعَلْتُ وَفَعَلْتُ، فذهب أبو موسى، قال عمر: إن وجد بَيِّنَةً تجدوه عند المنبر عشية، وإن لم يجد بَيِّنَةً فلم تجدوه، فلما أن جاء بالعشي وجدوه، قال: يا أبا موسى، ما تقول؟ أقد وجدت؟ قال: نعم، أُبَيُّ بن كعب، قال: عَدْلٌ، قال: يا أبا الطفيل، ما يقول هذا؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك يا ابن الخطاب، فلا تَكُونَنَّ عذابا على أصحاب رسول الله ﷺ، قال: سبحان الله إنما سمعت شيئا فأحببت أن أَتَثَبَّتَ.

---

(١) صحيح البخاري ٤٩٣/٢ كتاب أحاديث الأنبياء - باب ما ذكر عن بني إسرائيل - رقم ٣٤٦١، قام بشرحه وتصحيح تجاربه وتحقيقه محب الدين الخطيب - رَقَّمَ كتبه وأبوابه وأحاديثه واستقصى أطرافه محمد فؤاد عبد الباقي - نشره وراجعه وقام بإخراجه، وأشرف على طبعه قُصَي محب الدين الخطيب - المكتبة السلفية - القاهرة - ط(١) ١٤٠٠هـ.

(٢) ص ١١٤٢ كتاب الآداب - باب الاستئذان - رقم ٣٧(٢١٥٤).

وفي الخبر السابق تأصيلٌ وَوَضْعٌ لقواعد قبول الأخبار، فعمر ﷺ يطلب بينة على أن النبي ﷺ أخبر بذلك، فلما سُمِّيَ له أبيٌّ قال: عَدْلٌ، وفي ذلك دليل على أن الأخبار لا تقبل إلا من العدول، وقد ذكر عمر ﷺ أنه فعل ذلك للتثبت من الخبر، وذلك عندما أنكر عليه أبي بن كعب ﷺ شِدَّتَهُ على أبي موسى الأشعري ﷺ.

وقد كانت عناية علماء هذه الأمة المباركة بِنَقَلَةِ الأخبار، ومعرفة مَنْ تُقْبَلُ روايتهم مِمَّنْ لا تُقْبَلُ روايتهم من الرواة كبيرة، وقد أَوْلَوُا الإسناد عناية عظيمة، حتى قال ابن سيرين: "إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ"(١)، وقال – أيضا–: " لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ"(٢)، وقال ابن المبارك: "الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، وَلَوْلَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ"(٣).

وقد كانت السنة ولا تزال محل عناية كبيرة من علماء المسلمين عمومًا والمحدثين على وجه الخصوص، فإنهم لم يَدَّخِرُوا وسعًا، ولم يألوا جهدًا في سبيل المحافظة عليها، وإبقائها سليمة من تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، فوضعوا لذلك منهجًا علميًّا متميزًا وفريدًا كان هو المعيار الذي تعرض عليه الأخبار، وقد كان هذا المنهج ولا زال محل إعجاب من الجميع العدو قبل الصديق.

وكان من هذا المنهج أنهم اشترطوا لقبول ما يروى عن النبي ﷺ شروطا، ومن هذه الشروط اتصال السند، فلا يحكم لحديث بالصحة أو الحسن إلا إذا تحقق فيه هذا الشرط، وإن كان رواته من الأئمة الثقات الحفاظ؛ حفاظا على المصدر الثاني من التشريع من أن يُدْخِلَ فيه أحد ما ليس منه، وذبًّا للكذب عن رسول الله ﷺ.

فلا يقبل من راو مقبول ثقة كان أو صدوقا حديثٌ إلا إذا ثَبَتَ تَحَمُّلُهُ هذا الحديثَ من شيخٍ مقبول مثله مع شروطٍ أخرى وَضَعَهَا العلماء، وقد ألف العلماء لمعرفة اتصال سند أو انقطاعه كتبا، فألفوا كتب المراسيل، وذكروا في كتب التراجم والرجال في ترجمة كل راو شيوخه وتلاميذه، وَنَبَّهُوا على ما كان منقطعا من الروايات، وما كان متصلًا.

والتدليس في الحديث مظنة من مظان انقطاع السند، وفيه إيهامُ سماعِ الراوي لما لم يسمع، وتضييعٌ لِلْمَرْوِيِّ عنه، وتوعيرٌ لطريق معرفته على مَنْ يطلب الوقوف على حاله وَأَهْلِيَّتِهِ؛ لينظر هل يقبل ما روى من الأخبار أم لا؟.

وقد جاء هذا البحث لدراسة روايات المدلسين في زوائد سنن ابن ماجه؛ لتمييز المقبول من المردود منها، وللوقوف على أثر التدليس فيها، ولمحاولة البحث عن تصريح بالسماع في الأحاديث المعنعنة من طرق أخرى، أو الوقوف لها على ما يقوم مقام السماع، وهي اعتبارات قبول العنعنة.

أسباب اختيار الموضوع:

١–أهمية هذا الموضوع لتعلقه بأحاديثَ في سنن ابن ماجه، وأكثرها أحاديث أحكام، ومنها ما احتج به بعض الفقهاء؛ لذلك جاءت هذه الدراسة لتمييز المقبول من المردود من هذه الأحاديث، ولمعرفة وتبيين ما يصلح للاحتجاج منها وما لا يصلح.

٢–وجود عدد كبير من الروايات في زوائد سنن ابن ماجه لرواة موصوفين بالتدليس، وقد بلغ عدد هذه الروايات سبعمائة وثمانيَ وسبعين رواية.

---

(١) صحيح مسلم ص ١٠ المقدمة – بابٌ في أن الإسناد من الدين.

(٢) السابق.

(٣) السابق.

٣-طعن البعض في الحديث لمجرد وجود عنعنة مدلس في إسناده دون بحث عن تصريح المدلس بالسماع من طرق أخرى، أو محاولة الوقوف على ما يقوم مقام السماع من اعتبارات قبول العنعنة؛ لذلك جاءت هذه الدراسة؛ لبيان هذا الخطأ.

منهج هذه الدراسة:

اتبع في هذه الدراسة منهج، يمكن حصره فيما يلي:

أولًا: بالنسبة لحصر روايات المدلسين في زوائد ابن ماجه:

١-تم حصر المدلسين من الكتب التي خُصِّصَتْ للمدلسين فقط ككتاب ذكر المدلسين للنسائي، وكتاب المدلسين لولي الدين أبي زرعة العراقي، والتبيين لأسماء المدلسين لبرهان الدين الحلبي، وتعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر، وأسماء المدلسين للسيوطي، أو من الكتب التي أفردت جزءا للمدلسين ككتاب جامع التحصيل للعلائي، أو من كتب الرجال والجرح والتعديل أو غيرها من الكتب التي ترجمت لرواة الكتب الستة إذا وصف فيها أحد النقاد راويا من رواة ابن ماجه بالتدليس.

٢-لا يتم ذكر حديث مدلس في البحث إلا إذا وصف المدلسَ بالتدليس أحدُ الأئمة.

٣-للبوصيري كتابان أفرد فيهما زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة، وهما: مصباح الزجاجة، وزوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة، ومنهما استخرجت روايات المدلسين في زوائد سنن ابن ماجه.

٤-قسم ابن حجر المدلسين إلى خمس مراتب، ووضع كل مدلس في مرتبته، وقد قلدت ابن حجر في ذلك إلا في مواضع يسيرة ذكرت المدلس في غير المرتبة التي ذكره فيها ابن حجر مع ذكر الدليل.

ثانيًا: بالنسبة لترجمة الرواة ودراسة الإسناد:

١-يتم الترجمة لأدنى رتبة في الإسناد، والتي يحكم على السند بناء عليها، ففي الأسانيد الحسنة يُتَرْجَمُ فقط لمن كان صدوقا، وفي الأسانيد الضعيفة يُتَرْجَمُ فقط لمن كان ضعيفا.

٢-إذا اتُّفِقَ على أن جميع رواة الإسناد ثقات، واتصل السند، وليس في الحديث ما يقدح فيه من العلل، إذا ثبت ذلك عندي أُصَحِّحُ الإسناد دون الترجمة لأحد من رجال هذا الإسناد؛ منعا لإطالة البحث أكثر مما هو عليه.

٣-يتم الترجمة للمدلسين على أية حال كان الإسناد، مع ذكر من وصفهم بالتدليس، لمعرفة أحوالهم من حيث القبول والرد حال تصريحهم بالسماع أو إذا قامت قرينة في أحاديثم تقوم مقام السماع إذا عنعنوا.

٤-يترجم للمختلطين على أية حال كان الإسناد مع ترجيح ما يبدو للباحث راجحا من أحوالهم.

٥-يتم الترجمة للمختلف فيهم على أية حال كان الإسناد مع ترجيح ما يبدو للباحث أنه صحيح راجح من حال هؤلاء الرواة، ولا يعني قولي في الإسناد فلان أو فيه فلان أني أُضَعِّفُ هذا الراوي أو ذاك، بل قد يكون مقبولا وقد يكون غير ذلك؛ لأني أترجم للمدلسين والمختلطين والمختلف فيهم على أية حال كان الإسناد مع إيرادهم حسب ترتيب ورودهم في الإسناد.

٦-قد تطول الترجمة للرواة وقد تقصر على حسب الحاجة الداعية لذلك، لكن غالبا ما يكتفي الباحث بذكر بعض أقوال الأئمة في الراوي إذا كان متفقا على توثيقه أو تضعيفه، ويتم التطويل في ترجمة المختلف فيهم من الرواة؛ لمعرفة الراجح من أحوالهم.

٧- يتم إيراد أقوال الأئمة في رواة ابن ماجه مُفَصَّلَةً بذكر قول كل ناقد في الراوي، أما رواة الشواهد والمتابعات فإني أذكر رتبة الراوي وأحيل في الهامش إلى المصادر التي تُوُصِّل من خلالها إلى هذا الحكم على الراوي.

٨- أوثق أقوال كل إمام من كتبه إن وُجِدَتْ له كتبٌ، فيرجع لكتب الإمام أحمد وابن المديني وابن معين والبخاري؛ لمعرفة أقوال هؤلاء الأئمة عن الرواة، ولا يتم نقل قول لإمام من الأئمة من كتاب آخر ما دام هذا القول موجودا في كتاب هذا الإمام، أما إذا لم أجد القول في كتاب الناقد أو لم يكن له كتاب نقلت من الكتب والمصادر التي نقلت ذلك القول عنه.

٩- كل راو ذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال عنه ابن حجر مقبول، ولم يضعفه أحد قلدت فيه ابن حجر باصطلاحه، أي مقبول إن توبع وإلا فَلَيِّنُ الحديث، وهذا في الغالب.

١٠- كل راو ثبت أنه صدوق له أوهام يحتج به ما لم يخالف ممن هو أوثق منه.

١١- إذا توبع الراوي المختلطُ الثقةُ في حديث من مقبول ثقة كان أو صدوقا دل ذلك على أنه ضبط هذا الحديث وَحَفِظَهُ، وأنه من صحيح حديثه وإن كان الراوي عنه ممن سمع منه بعد الاختلاط، أو ممن لم يعرف وقت سماعه منه.

١٢- في حالة ثبوت تحمل راوٍ من شيخه لا يتم ذكر أقوال الأئمة الذين أثبتوا ذلك، وإنما يتم الكلام على اتصال السند وانقطاعه حال كون الإسناد منقطعا، أو حال الاختلاف في اتصال رواية راو عن آخر؛ حتى لا يطول البحث أكثر مما هو عليه.

١٣- لا يتم الاعتداد بتصريح مدلس بالسماع إلا إذا ثبت الإسناد إلى المدلس.

١٤- إذا لم يصرح الراوي الموصوف بتدليس التسوية في جميع طبقات السند عُدَّ هذا الإسنادُ ضعيفا.

١٥- يتم البحث عن تصريح المدلسين بالسماع ولو من طرق أخرى، وقد ثبت ذلك في أحاديث كثيرة في هذه الرسالة.

١٦- ذكرت في القسم الخاص بالدراسة اعتبارات لقبول عنعنة المدلس، وقد سرت عليها في هذه الدراسة.

١٧- وقد تم ضبط ما يحتاج إلى ضبط من أسماء الرواة والرجال وأنسابهم.

ثالثًا: بالنسبة للتخريج والبحث عن متابعات وشواهد لهذه الروايات:

١- لا يتم التوسع في تخريج الحديث، وإنما يكتفى بذكر بعض الكتب التي أخرجته إلا إذا اختلف على راو في الإسناد، وحينئذ يتم ذكر كل أوجه الاختلاف ما استطاع الباحث إلى ذلك سبيلا، مع الاكتفاء بمصدر واحد من مصادر السنة خرج هذا الوجه أو ذاك، وكذلك لا يتم الإكثار من ذكر الشواهد؛ حتى لا يزيد حجم البحث أكثر مما هو عليه، وهذا في الغالب.

٢- إذا ورد حديث بلفظ حديث ابن ماجه نفسه قلت أخرجه فلان عن فلان به، أما إذا اختلفا قلت نحوه، وقد أقول به مع التنبيه على الاختلاف إذا كان يسيرا.

٣- ومنهجي في الحكم على الحديث وبيان درجته أنه إذا صح إسناد ابن ماجه لا أبالي بذكر طرق أخرى لهذا الحديث إلا أن يتم التنبيه على أن المتن في الصحيحين أو في أحدهما، وهذا في الغالب.

٤- أما إذا حسن إسناد ابن ماجه أو ضعف فإنه يتم البحث عما يقوي هذا الحديث من الحسن إلى الصحيح لغيره، أو من الضعيف إلى الحسن أو الصحيح لغيره.

٥-وإذا اشتد ضعف إسناد ابن ماجه كأن يكون فيه راو متروك أو متهم بالكذب ضَعَّفْتُ هذا الحديثَ بهذا الإسناد، مع التنبيه على صحة المتن أو حسنه من طرق أخرى إذا ثبت ذلك.

٦-أما إذا ضعف إسناد ابن ماجه ولم يذكر له ما يقويه دل ذلك على أن هذا الحديث ضعيف، وغالبا ما يذكر الباحث أنه لم يتم الوقوف عل ما يقوي هذا الحديث ويشهد له.

٧-وإذا كان الإسناد مُعَلًّا بعلة، وكان الراجح غير إسناد ابن ماجه ذكرت ذلك، مع تصحيح متن حديث ابن ماجه لغيره إذا صح من طريق آخر، أو تحسينه لغيره إذا حسن من طريق آخر.

٨-إذا وجد شاهد للحديث في الصحيحين أو في أحدهما اكْتُفِيَ به لتقوية هذا الحديث، ولا يُذْكَرُ غيره إلا لفائدة، وهذا في الغالب.

٩-تم جمع الأحاديث المكررة ودراستها عند أول ورود لها مع التنبيه في الأحاديث المكررة على اسم الكتب والأبواب الفقهية التي كرر فيها ابن ماجه هذه الأحاديث.

١٠-وقد تم ترقيم الأحاديث موضوع البحث برقمين، الأول منهما لترتيب وروده في البحث، والثاني منهما هو رقمه في سنن ابن ماجه.

رابعًا: بالنسبة لتفسير الكلمات الغريبة وشرحها فقد تم الرجوع إلى المعاجم اللغوية أحيانا، وإلى كتب غريب الحديث، وإلى شروح الحديث أحيانا، وكان أكثر استعانة الباحث بعد الله ﷻ بكتاب النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، وقد تم تفسير وشرح كل الكلمات الغريبة الواردة في البحث، ولله الحمد والمنة.

خامسًا: بالنسبة للاستدراكات على الإمام البوصيري في مصباح الزجاجة فقد ذكر ذلك في موضعه من البحث مع عمل فهرس لهذه الاستدراكات في نهاية هذه الرسالة.

سادسًا: بالنسبة لعمل الفهارس فقد تم عمل فهارس للآيات القرآنية، وللأحاديث والآثار، وللرواة المترجم لهم والأعلام، وللكلمات الغريبة، وهي كثيرة، وللاستدراكات على الإمام البوصيري، وللمصادر، وللموضوعات.

الدراسات السابقة:

يمكن القول: إنه ليس هناك دراسة قبل هذه الدراسة -فيما أتيح للباحث- قد تناولت هذا الموضوع بشكل تفصيلي ركزت فيه على روايات المدلسين في زرائد سنن ابن ماجه، وحاولت البحث عن تصريح المدلسين بالسماع في كل رواية، وبحثت عما يقوم مقام السماع للروايات المعنعنة منها؛ لمحاولة الوقوف على أثر التدليس في هذه الروايات.

وقد أفرد البوصيري هذه الزوائد في كتابيه: مصباح الزجاجة، وزوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة، وقد تكلم على أكثر أسانيد هذه الرويات، وذكر لبعضها متابعات وشواهد تتقوى بها، لكنه لم يتناول روايات المدلسين بشكل تفصيلي في كل رواية، ولم يتكلم عن كل مدلس، ولم يبحث للروايات المعنعنة عن تصريح بالسماع من طرق أخرى، ولم يذكر لجميع روايات المدلسين ما تتقوى به إن كان لها ما يقويها، وهذا ما جاءت هذه الدراسة لتقوم به إن شاء الله -تعالى-.

هذا وقد استدرك الباحث على الإمام البوصيري استدراكات كثيرة، وقد تم ذكر ذلك في موضعه من الرسالة مع عمل فهرس لهذه الاستدراكات في آخر هذه الرسالة.

خطة البحث:

تم تقسيم هذا الموضوع إلى مقدمة وتمهيد وقسمين وخاتمة على النحو الآتي:

المقدمة، وفيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطته، والدراسات السابقة، ومنهج الدراسة.

التمهيد: ترجمة ابن ماجه والتعريف بكتابه السنن، وترجمة البوصيري، وبيان منهجه في إفراد زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الترجمة لابن ماجه.

المبحث الثاني: التعريف بسنن ابن ماجه.

المبحث الثالث: الترجمة للبوصيري، ومنهجه في إفراد زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة.

القسم الأول: التدليس: حقيقته، وحكمه، ومراتب المدلسين، واعتبارات قبول عنعنة المدلس، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: تعريف التدليس، وأقسامه.

المبحث الثاني: الأغراض الحاملة على التدليس.

المبحث الثالث: حكم التدليس، وأسباب ذمه.

المبحث الرابع: حكم عنعنة المدلسين في غير الصحيحين، وحكمها فيهما.

المبحث الخامس: مراتب المدلسين.

المبحث السادس: اعتبارات قبول عنعنة المدلس.

القسم الثاني: تخريج روايات المدلسين في زوائد سنن ابن ماجه، وبيان عللها وأثر التدليس فيها، ودراسة أسانيدها والحكم عليها.

الخاتمة، وفيها أهم النتائج، والتوصيات التي تَوَصَّلَ إليها الباحث.

الفهارس، وقد تم عمل فهارس للآيات القرآنية، وللأحاديث والآثار، وللرواة المترجم لهم والأعلام، وللكلمات الغريبة، وهي كثيرة، وللاستدراكات على الإمام البوصيري، وللمصادر، وللموضوعات.

وبعد فقد اجتهدت ما وسعني الاجتهاد في هذه الرسالة، والله وحده يعلم مقدار ما عانيت من أجل أن تخرج الرسالة في أحسن حلة، ولكن الكمال لله ﷻ وحده، والمعصومون هم أنبياء الله ورسله صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

وأسأل الله بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يغفر لصاحب هذا البحث زلاته وأخطاءه، وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن يتقبله بقبول حسن، وأن يجعله في ميزان حسنات صاحبه ومشرفه وَمُنَاقِشَيْهِ، وقارئيه وَكُلِّ مَنْ قَدَّمَ لصاحبه نصحا، أو دعا له بظهر الغيب، أو تمنى له خيرا.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بخالص الشكر والحب والتقدير لأبي وأستاذي العالم الرباني أستاذنا الدكتور حسين سمرة أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بالكلية، فكم حضرت له مواقف تدل على نبله وعلمه وتدينه وكرم أخلاقه، فامتلأ والله قلبي بحبه كحبي لأبي، وأسأل الله أن يجعله من المقبولين، وأن يحشره مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقا.

والشكر موصول –أيضا– لأبي وأستاذي العالم الفاضل أستاذنا الدكتور محمد جمال صقر، فهو أول من أحاطني برعايته وشجعني كثيرا أثناء دراستي في هذا الصرح العلمي الشامخ، فكم له –والله– عَلَيَّ من أفضال بعد الله ﷻ، وكان والله أبا وأستاذا ومعلما، فأسأل الله أن يبارك له، وان يتقبل عمله، وأن يجعله من سعداء الدارين.

ولا يفوتني أن أشكر كل من علمني حرفا، أو قدم لي نصحا، أو مد لي يد العون، أو دعا لي بخير أو تمناه لي.

كما لا أنسى ذِكْرَ صاحبِ الذِّكْرِ الْحَسَنِ أخي وحبيبي وزوج أختي عاصم محمد فهمي الذي فُجِعْتُ بموته قبيل إنهاء هذا البحث، وكاد القلب أن يقطر دما لفراقه، ولم لا وقد بكاه كل من عرفه أو سمع شيئا عن خلقه، نحسبه على خير ولا نزكي على الله أحدا، وقد كان والله نِعْمَ الأخ والصديق والصاحب والرفيق، وكان له من الأفضال على صاحب هذا البحث بعد الله ﷻ ما لا يعلمه إلا الله، ولم يبخل عليَّ يوما بنصح أو توجيه أو إرشاد، وكان له بعد الله ﷻ أكبر الفضل فيما وصلت إليه، فأسأل الله أن يجعل كل ما أكتب وكل ما أعمل في ميزان حسناته، وكم تاقت نفسه ليرى هذا اليوم الذي نحن فيه، لكن قدر الله وما شاء فعل، وإنا لله، وإنا إليه راجعون، والحمد لله على كل حال، ونعوذ بالله من حال أهل النار، وأسأل الله أن يحشر عاصما مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وأن يبلغه منازل الشهداء، وأن يجعل هذا البحث في ميزان حسناته؛ فالدال على الخير كفاعله.

وأتقدم بخالص شكري وحبي لِأَخَوَيَّ وَزَمِيلَيَّ الْحَبِيبَيْنِ أحمد ضبش المدرس المساعد بالقسم، ومحمد الجيزاوي المعيد بالقسم، فكم قدما لصاحب البحث من نصح، وتمنيا له من خير، والله أسأل أن يتقبل منهما، وأن يرزقهما الإخلاص والتوفيق والسداد.

أما أساتذتي علماء وأساتذة الكلية النبلاء الفضلاء جميعا، وأساتذة قسم الشريعة خصوصا، والزملاء الأعزاء، والإخوة الفضلاء أعضاء الهيئة المعاونة بالكلية وخاصة أحبابي وإخواني في قسم الشريعة فإن اللسان يعجز عن وصف حبي وتقديري لهم جميعا، وأسأل الله للجميع التوفيق والسداد والقبول والرشاد، وأسأل الله أن يجزي أساتذتي عني خيرا، وأن يبارك لهم في علمهم وأوقاتهم وأعمارهم، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

كما أُقَدِّمُ شُكْرِي وتقديري واحترامي للأستاذ العزيز المحترم نادر الذي أجهد نفسه وأتعبها كثيرا في كتابة هذا البحث، والله أسأل أن يبارك له في وقته وصحته وأهله وماله وولده، وأن يكتب له كل خير، وأن يصرف عنه كل شر.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

التمهيد

الترجمة لابن ماجه والتعريف بكتابه السنن، والترجمة للبوصيري وبيان منهجه في إفراد زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة.

وفيه ثلاثة مباحث:
المبحث الأول: ترجمة ابن ماجه.
المبحث الثاني: التعريف بسنن ابن ماجه.
المبحث الثالث: ترجمة البوصيري، ومنهجه في إفراد زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة.

المبحث الأول: الترجمة لابن ماجه

اسمه وولادته:

هو الإمام الحافظ الكبير الْحُجَّةُ الْمُفَسِّرُ، حافظُ قزوينَ محمد بن يزيد أبو عبد الله بن ماجه الرَّبَعِيُّ القَزْوِينِيُّ[1]، وماجه بفتح الميم والجيم، وبينهما ألف، وفي الآخر هاء ساكنة[2].

وكانت ولادته سنة تسع ومائتين[3].

رحلته في طلب العلم:

كان لابن ماجه –رحمه الله– رحلةٌ واسعةٌ في طلب العلم، فقد ارتحل إلى العراق والبصرة والكوفة وبغداد ومكة والشام ومصر والري وغيرها من البلاد لكتابة الحديث[4].

شيوخه:

لما كان لابن ماجه رحلةٌ واسعةٌ في طلب العلم كان له عدد كبير من الشيوخ ممن سمع منهم، وأخذ عنهم العلم، فقد سمع بدمشق هشام بن عمار وَدُحَيْمًا[5] وغيرهما، وبمصر حَرْمَلَةَ بن يحيى ويونس بن عبد الأعلى وغيرهما، وَبِحِمْصَ محمد ابن الْمُصَفَّى وهشام بن عبد الملك الْيَزَنِيَّ وغيرهما، وبالعراق أبا بكر بن أبي شيبة وأبا خيثمة زهير ابن حرب وَسُوَيْدَ بن سعيد وأبا كُرَيْبٍ محمد بن العلاء بن كريب ومحمد بن بشار بُنْدَارًا، وبمكة محمد بن يحيى بن أبي عمر الْعَدَنِيَّ وأبا مروان محمد بن عثمان الْعُثْمَانِيَّ وغيرهما، وبالمدينة أحمد بن أبي بكر الزهري وإبراهيم بن المنذر الْحِزَامِيَّ وغيرهما، وَبِقَزْوِينَ علي ابن محمد الطَّنَافِسِيَّ، وبنيسابور محمد بن يحيى الذُّهْلِيَّ[6].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ٢٧٠/٥٦ رقم ٧١١٣، دراسة وتحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العَمْروي – دار الفكر – بيروت – لبنان – ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م، وتهذيب الكمال للمزي ٩٧/٣١ رقم ٦٧٣٧، حققه، وضبط نصه، وعلق عليه د/بشار عواد معروف – مؤسسة الرسالة ببيروت – لبنان – ط(٢) ١٤٠٣هـ – ١٩٨٢م، وإكمال الإكمال لابن نقطة ٥٩٢/٤ رقم ٤٨٨٦، تحقيق د/عبد القيوم عبد رب النبي – ط(١) ١٤١٠هـ، الناشر جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ووفيات الأعيان لابن خَلِّكان ٢٧٩/٤ رقم ٦١٤، حققه د/إحسان عباس – دار صادر ببيروت، وسير أعلام النبلاء للذهبي ٢٧٧/١٣ رقم ١٣٣، أشرف على تحقيق الكتاب، وخرج أحاديثه شعيب الأرنؤوط، والكتاب تحقيق غير واحد من المحققين، مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان – ط(١) ١٤٠١هـ – ١٩٨١م، وط(٢) ١٤٠٢هـ – ١٩٨٣م.

(٢) وفيات الأعيان لابن خَلِّكان ٢٧٩/٤.

(٣) السابق، وسير أعلام النبلاء للذهبي ٢٧٧/١٣ رقم ١٣٣، والتدوين في أخبار قزوين لعبد الكريم الرافعي القزويني ٥٠/٤، ضَبَطَ نَصَّهُ وَخَرَّجَ مَتْنَهُ الشيخ عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧م.

(٤) إكمال الإكمال لابن نقطة ٥٩٣/٤–٥٩٤ رقم ٤٨٨٦، ووفيات الأعيان لابن خَلِّكان ٢٧٩/٤ رقم ٦١٤، وتهذيب الكمال للمزي ٤٠/٢٧ رقم ٥٧١٠، والتدوين في أخبار قزوين لأبي القاسم عبد الكريم الرافعي ٤٩/٢، وتاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ٢٧٠/٥٦ رقم ٧١١٣.

(٥) هو عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو بن ميمون أبو سعيد القرشي الدمشقي، روى عن ابن عيينة والوليد بن مسلم وغيرهما، وروى عنه البخاري وأبو داود وغيرهما، وهو ثقة حافظ، عارفٌ بالرجال، انظر: العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد رواية المروذي وغيره ص ١٤٠ رقم ٢٤٦، تحقيق د/وصي الله بن محمد عباس – الدار السلفية بومباي – الهند، ط(١) ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي ٢١١/٥–٢١٢ رقم ٩٩٩، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند – دار إحياء التراث العربي – بيروت – ط(١) ١٢٧١هـ – ١٩٥٢م، وتسمية مشايخ النسائي ص ٧٠ رقم ١٦١، اعتنى به الشريف حاتم بن عارف العَوْني – دار عالم الفوائد – مكة المكرمة – ط(١) ١٤٢٣هـ ، وكتاب الثقات لابن حبان ٣٨١/٨، طُبِعَ بمساعدة وزارة المعارف والشئون الثقافية للحكومة الهندية تحت إدارة السيد شرف الدين أحمد مدير دائرة المعارف العثمانية وسكرتيرها، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن – الهند– ط(١) ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م، وسؤالات الحاكم للدارقطني ص ٢٣٨ رقم ٣٨٩، دراسة وتحقيق مُوَفَّق بن عبد الله بن عبد القادر – مكتبة المعارف بالرياض – السعودية – ط(١) ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م، وتأريخ مدينة السلام (بغداد) للخطيب البغدادي ٥٤٩/١١ رقم ٥٣٣٤، حَقَّقَهُ وَضَبَطَ نَصَّهُ وَعَلَّقَ عليه د/بشار عواد معروف – دار الغرب الإسلامي – بيروت – ط(١) ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، والإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي ٤٥٠/١ رقم ١٨٧، دراسة وتحقيق وتخريج د/محمد سعيد بن عمر إدريس – مكتبة الرشد بالرياض – السعودية – ط(١) ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م، وسير أعلام النبلاء للذهبي ٥١٥/١١ رقم ١٤٠، وتقريب التهذيب لابن حجر ص ٣٣٥ رقم ٣٧٩٣، قدم له دراسة وافية، وقابله بأصل مؤلفه مقابلة دقيقة محمد عوَّامة – دار الرشيد بحلب – سوريا – ط(٣) ١٤١١هـ – ١٩٩١م، وقامت بطباعته وإخراجه دار القلم ببيرت، ودمشق.

(٦) انظر: تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ٢٧٠/٥٦ رقم ٧١١٣، والتدوين في أخبار قزوين لعبد الكريم الرافعي القزويني ٤٩/٢، وإكمال الإكمال لابن نقطة ٥٩٣/٤–٥٩٤ رقم ٤٨٨٦.

وقد ذكر الْمِزِّيُّ أن ابن ماجه سمع بخراسان والعراق والحجاز ومصر والشام وغيرها من البلاد جماعةً يَطُولُ ذِكْرُهُمْ[١].

تلاميذه:

لابن ماجه كثير من التلاميذ، يُكْتَفَى هُنَا بِذِكْرِ المشهورين برواية السنن عنه، وهم أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة القطان وسليمان بن يزيد الْقَزْوِينِيَّانِ وأبو جعفر محمد بن عيسى الْمُطَّوِّعِيُّ وأبو بكر حامد بن ليثويه الْأَبْهَرِيَّان[٢].

مُصَنَّفَاتُهُ:

لابن ماجه مُصَنَّفَاتٌ في السنن والتفسير والتاريخ[٣].

ثناء العلماء عليه:

لقد كَثُرَ ثناءُ العلماء على ابن ماجه -رحمه الله-، ولهجت ألسنتهم بذكر فضائله، فقد قال عنه أبو يعلى الخليلي القزويني: "ثقة كبير، مُتَّفَقٌ عليه، مُحْتَجٌّ بِهِ، له معرفة بالحديث وَحِفْظٌ، وله مُصَنَّفَاتٌ في السنن والتفسير والتأريخ"[٤].

وقال عنه عبد الكريم الرافعي القزويني: "وهو إمام من أئمة المسلمين، كبير مُتْقِنٌ مَقْبُولٌ بِالاتِّفَاقِ"[٥]، وقال عنه ابن خَلِّكان: "كان إمامًا في الحديث، عارفًا بعلومه وجميع ما يَتَعَلَّقُ به"[٦].

وقال عنه المزي: "ذو التصانيف النافعة، والرِّحْلَةِ الواسعةِ"[٧]، وقال عنه الذهبي: "الحافظ الكبير الْحُجَّةُ الْمُفَسِّرُ ... مُصَنِّفُ السنن والتاريخ والتفسير، وَحَافِظُ قَزْوِينَ في عصره"[٨]، وقال عنه -أيضًا-: "قد كان ابن ماجه حافظًا ناقدًا صادقًا واسع العلم"[٩].

وفاته:

تُوُفِّيَ ابنُ ماجه -رحمه الله- يوم الاثنين، وَدُفِنَ يوم الثلاثاء لثمانٍ بَقِينَ من شهر رمضان سنة ثلاث وسبعين ومائتين، وَصَلَّى عليه أخوه أبو بكر، وَتَوَلَّى دَفْنَهُ أخواه أبو بكر وأبو عبد الله وابنه عبد الله[١٠].

---

(١) تهذيب الكمال ٤٠/٢٧ رقم ٥٧١٠

(٢) انظر: التدوين في أخبار قزوين لعبد ا لكريم الرافعي القزويني ٤٩/٢-٥٠، وتهذيب الكمال للمزي ٤٠/٢٧-٤١ رقم ٥٧١٠.

(٣) انظر: التدوين في أخبار قزوين لعبد الكريم الرافعي القزويني ٤٩/٢، ووفيات الأعيان لابن خَلِّكَان ٢٧٩/٤ رقم ٦١٤، وتهذيب الكمال للمزي ٤١/٢٧ رقم ٥٧١٠، والعبر في خبر من غبر للذهبي ٣٩٤/١، حققه وضبطه على مخطوطتين أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط(١) ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٤) تهذيب الكمال ٤١/٢٧ رقم ٥٧١٠.

(٥) التدوين في أخبار قزوين ٤٩/٢.

(٦) وفيات الأعيان ٢٧٩/٤.

(٧) تهذيب الكمال ٤٠/٢٧ رقم ٥٧١٠.

(٨) سير أعلام النبلاء ٢٧٧/١٣ رقم ١٣٣.

(٩) السابق ٢٧٨/١٣ رقم ١٣٣.

(١٠) انظر: تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ٢٧٢/٥٦ رقم ٧١١٣، والتدوين في أخبار قزوين لعبد الكريم الرافعي ٥٠/٢، ووفيات الأعيان لابن خَلِّكان ٢٧٩/٤ رقم ٦١٤، وتهذيب الكمال للمزي ٤١/٢٧ رقم ٥٧١٠، والكاشف للذهبي ٢٣٢/٢ رقم ٥٢٢٨، قابله بأصل مؤلفه وقدم له وعلق عليه محمد عوامة، وقابله بأصل مؤلفه وخرج نصوصه أحمد نمر الخطيب - دار القبلة - ومؤسسة علوم القرآن بجدة - السعودية - ط(١) ١٤١٣هـ - ١٩٩٢.